المصطلح اللّساني العربي الحديث من مشكلة التعدد إلى دواعي التوحيد

The Arab modern linguistic terminology from the diversity issue to unity causes

بن ناصر داية

جامعة البليدة 2 لونيسي علي

الملخص

يتناول البحث أهمية وضع المصطلح وتوليده، وبالأخص وضع المصطلح اللساني العربي الحديث وواقعه الذي يشهد الاضطراب وعدم الاستقرار، وأهم المشاكل التي يعانيها، باختلاف النظريات والمناهج اللسانية الحديثة التي جاءت بجهاز مفاهيمي جديد يختلف عن الثقافة اللغوية العربية، مما أدى إلى تعدد المصطلحات المقابلة للمفهوم الواحد وتضاربها وتداخلها دلاليا.

لذا يتعرض البحث لمشكلة أساسية من مشكلات المصطلح اللساني وهو التعدد، ومدى تأثيره السلبي على استقرار المصطلح اللساني وثباته، وضرورة الدعوة إلى توحيد هذه المصطلحات ونشرها، فيقترح البحث في ختامه خطة عمل يراها مناسبة لدفع اللغة العربية نحو الأمام ولمواجهة هذه المعضلة إما على مستوى الوضع أو التوحيد، لأن توحيد المصطلح هو توحيد لأمة بأكملها.

الكلمات المفتاحية

المصطلح اللساني، المفهوم، الوضع اللغوي، الاستعمال اللغوي، التعدد، التوحيد، التنميط.

The Abstract

The present research tackles the importance of terminology posing and its variations especially in the case of the modern Arabic Linguistic terminology, which undergoes disturbance and instability and the different problems it is facing concerning differences in theories and methods. These methods brought a new terminological system, which is inappropriate to the Arabic cultural language. This, led to the diversification of terminology as opposed to the "one concept"approachand its disruption as regards the meanin

Thus, this research points out one of the most crucial issues which is plurality or diversification and low it affects negatively the stability and affirmation of the linguistic terminology, whence the urgent necessity to unify these terminologies and publish them.

This work suggests in the end a suitable strategy to enable the Arabic language to move forward and face this issue as regards either, the posing or the unification because unifying terminology means unifying the whole nation.

Key words

Linguistic terminology, concept, language posing, language usage, diversification, unification, standardization.

مقدمة

تهتم دراسة أي علم من العلوم الاهتمام بمصطلحاته لمعرفة موضوعه ومجالاته وأهدافه، فالمصطلحات هي مفاتيح العلوم التي تحقق لها استقلاليتها وتكاملها ونضجها، فمن مظاهر تقدم العلوم هو اكتمال وثبات رصيدها المصطلحي. واللسانيات بحداثتها عرفت زخما هائلا من المصطلحات، وتعددت بتعدد النظريات اللسانية واختلاف المبادئ والاتجاهات ومناهجها وطرائق تحليلها، لذا تعد دراسة المصطلح اللساني من أهم القضايا التي شغلت بال اللسانيين والمترجمين والمتخصصين في علم المصطلح ولا سيما أنه شهد التعدد والتباين وعدم الاستقرار.

1. مفهوم المصطلح اللساني

المصطلح اللساني مرتبط بحقل علمي حديث وهو اللسانيات، الذي يمثل الدراسة الموضوعية للسان البشري، فالدراسة اللغوية تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع بعيدا عن الأحكام المعيارية، وهذا العلم لم يظهر إلا بعد تلك الثورة التي عرفتها الدراسات اللغوية التاريخية والمقارنة على يد العالم السويسري فرديناند دي سويسر (Ferdinand de Saussure)، الذي ألقى مجموعة من الدروس حول اللسانيات على طلبته بين 1906 و1911 بباريس وحدد فيها موضوع هذا العلم، وهذا ما أدى إلى ظهور مفاهيم خاصة بهذه الدراسات الحديثة (الوصفية)، فتوجب وضع مصطلحات دقيقة تعبر عن هذه المفاهيم الموضوعية.

إذن، فالمصطلح اللساني، هو المصطلح الذي يتداوله اللسانيون للتعبير عن معاني وأفكار لسانية، فهو يتسم بالموضوعية والعلمية، فهو كغيره من المصطلحات العلمية الأخرى، فهو بهذا المنظور يمكن "أن يكون مظلة بحثية تضم تحت جناحيها أعمالا علمية تبحث في المصطلحات اللسانية لا في المصطلح بعامة"[1]، باعتباره مصطلحا مخصصا بميدان علمي وهو اللسانيات.

2. واقع المصطلح اللساني العربي

إن واقع المصطلح اللساني العربي —اليوم– يتجه إلى الترجمة والتعريب بدلا من وضع وتوليد مصطلحات من صميم اللغة العربية وذلك بالاعتماد على آليات ووسائل الوضع المختلفة، هذا ما أدى إلى عفوية المصطلح اللساني واضطرابه وعدم استقراره، وكذا عدم تناسقه بسبب عدم وجود منهجية عمل موحدة تؤطر فيها العمل المصطلحي، فبهذا يفتقد المصطلح أهم خصائص الاصطلاح التي تجعله مصطلحا بمعناه الدقيق، وهي ضرورة بنائه على الاتفاق والتوحيد وعدم التعدد وأن يمتاز بالدقة والوضوح وعدم اللبس والغموض، وذلك بالرغم من كل الجهود التي بذلتها المؤسسات اللغوية في العالم العربي كالمجامع اللغوية ومكتب تنسيق التعريب، والمتمثلة في الابتعاد عن العفوية بوضع أصول ضابطة وقرارات علمية مطبقة في صوغ المصطلح وتوحيده.

وكما يعود سبب قصور المصطلح اللساني وتذبذبه، باعتبار أن البضاعة غربية مستوردة، فاللسانيات الحديثة بكل مناهجها ومستوياتها ومدارسها أصلها غربي، حيث أن "لكل منها في الغالب مصطلحاتها التي تعكس مفاهيمها الخاصة النابعة عن نظرياتها اللغوية، بل نجد في إطار المدرسة الواحد تنوعا في المصطلحات وفقا للاجتهادات بكل واحد"[2]، بمعنى لأن المصطلح في اللسانيات العربية له سمة التعدد والاختلاف باختلاف المنابع الفكرية لكل باحث، لذلك تسعى معظم الدراسات اللغوية العربية إلى نقل هذه المعرفة اللسانية بكل مصطلحاتها، "وما دمنا مستهلكين للعلم لا منتجين له، وما دام أفقنا المعرفي مازال محدودا ولا يرتقي إلى مجاراة كل جديد على ساحة البحث، يظل كنه تلك المفاهيم غائما وشوبه كثير من الغموض المفضي إلى التعقيد، وما لم نفهم المعنى فهما صائبا، فلن نقوى على نقله بدقة إلى لغتنا ، وتسميته بمصطلحات عربية دقيقة، وتنحسر كنتيجة منطقية لهذا الوضع المهزوز دائرة الموضوعية لتفسح المجال واسعا أمام الذاتية والتخمين والتصورات الخاصة كل بما توفر لديه من مرجع فكري، وأدوات معرفية تناسب التخصص الذي ينتمي إليه كل باحث، مما

ساهم في تفاقم إشكالية تعدد المصطلحات الدالة على المفهوم نفسه أو بالمقابل استعمال مصطلح واحد للدلالة على أكثر من مفهوم"[3].

فوضعية المصطلح اللساني في الوطن العربي جد معقدة، وذلك يعود إلى طبيعة العلم في حد ذاته وحداثة اللسانيات بمفاهيمها الجديدة التي تختلف عن النحو العربي القديم أو فقه اللغة وبالإضافة إلى تداخل هذا العلم بشتى المعارف والعلوم وكذا اختلاف الاتجاهات الفكرية التي ينطلق منها كل باحث في ترجمته للمصطلح اللساني واللغة المصدر التي يتطلق منها.

3. مشكلات المصطلح اللساني العربي

تشهد اللسانيات الحديثة تعددا في اتجاهاتها واختلافا في منهاجها لاختلاف طبيعة هذا العلم وتميزه عن باقي العلوم الطبيعية الأخرى، وهذا ليس فقط بالنسبة للثقافة العربية، بل وحتى في الثقافة الغربية باعتباره من العلوم الحديثة النشأة، "والحق أن اللسانيات – اليوم– تعاني أساسا ما تعانيه العلوم المقترضة من مشكلات تتصل بوضع ثمرات الدرس الأجنبي في متناول الباحثين العرب من حيث اللغة والأسلوب والطرق المنهجية، وبمتابعة التطور العلمي السريع حتى يبقى الاتصال بين الدرسين العربي والأجنبي مستمرا دون انقطاع وبابتداع المصطلحات الموافقة للعلم من جهة والمستمدة من اللغة من جهة أخرى"[4]، وبما أن المصطلحات هي مفاتيح العلوم، فإن نشأة العلوم وتطورها واكتمالها وإبداع مفاهيمها ووضوحها مرتبط بالأساس بمصطلحاتها وثباتها ووصفها وتعبيرها بدقة عن المفاهيم، ولذلك فإنه من الصعب أن يتطور البحث العلمي في اللسانيات، إذا لم يسبقه تطوير في وسائله ووضع المصطلحات الملائمة للمفاهيم المراد تحديد دلالتها، ويمكن النظر إلى مشكلات المصطلح اللساني من وجهتين، الأولى عامة والأخرى خاصة.

1.3. الوجهة العامة

تتمثل في كثرة المصطلحات المتداولة في الكتب والدوريات والمؤسسات اللسانية وتداخلها مما يعرقل مسار عمل الباحثين العرب في اختيارهم للمصطلحات المناسبة المقابلة للمفاهيم المراد نقلها، وإغفال التراث العلمي العربي إذ غالبا ما يستخدم المصطلح التراثي في مقابل مفهوم جديد يختلف عن مفهومه في التراث، ويجعل القارئ يتردد في فهم المصطلح بين الدلالة القديمة والدلالة الجديدة، ففي هذه الحالة من المستحسن ترك المفهوم القديم بمصطلحه التراثي ووضع للمفهوم الجديد مصطلحا مناسبا بما تتيحه اللغة العربية من وسائل الوضع المختلفة كالاشتقاق والمجاز والتعريب والنحت والترجمة، هكذا حتى لا يحدث غموض ولبس وخلط في المفاهيم لدى القارئ العربي، وكذا تحكم الوضع الفردي وهذا ما يؤدي إلى عدم الاتفاق على منهجية محددة عند وضع المصطلح وما ينجم عنه هو التعدد والتباين، بالإضافة لما سبق، غياب التنسيق بين الهيئات والمؤسسات العلمية والمجامع اللغوية عبر اقطار الوطن العربي وعدم الالتزام بخطة واحدة أو استراتيجية في وضع المصطلحات، هذا ما أدى إلى عدم توحيدها وإلى تعددها.

2.3. الوجهة الخاصة

فتخص المصطلح اللساني والمتمثلة في:

أ. التعدد

يعتبر من أكبر المشكلات التي تؤدي إلى حالات كثيرة من اللبس والغموض والاضطراب والفوضى المصطلحية التي تعاني منها الساحة العربية "فهو ظاهرة غير صحيحة ظهرت بمحاولة هدم مصطلحات حديثة مستنفرة، لم تكن ثمة ضرورة لإعادة النظر في هذه المصطلحات الأساسية التي كانت استقرت عند الباحثين"[5].

والتعدد يمكن أن يظهر على نوعين:

- **تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد**

كثيرا ما نجد "للمفهوم الواحد أكثر من مقابل، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى اختلاف وتباين المنهجيات المتبعة في وضع المصطلحات في الوطن العربي، من ذلك المناهج المعتمدة من قبل المجامع اللغوية والاتحادات العلمية العربية، فبعضها يرجع إلى التراث الأصيل أو الاشتقاق وبعضها الآخر يفضل الاقتراض أو النحت"[6]، فهناك من ينادي بالأصالة في البحث وذلك بالعودة إلى التراث العربي القديم والاعتماد على الاشتقاق في وضع المصطلحات، أما فريق آخر فينادي بالتعريب أي باقتباس المصطلحات بلفظها وبحرفها.

ومن الأمثلة على تعدد المصطلحات العربية الدالة على مفهوم واحد، هو تعدد المصطلحات الدالة على (Linguistique)، والتي أحصاها عبد السلام المسدي في ثلاثة وعشرين مصطلحا "اللانغويستيك، فقه اللغة، علم اللغة، علم اللغة الحديث، علم اللغة العام، علم اللغة العام الحديث، علم فقه اللغة، علم اللغات، علم اللغات العام، علوم اللغة، علم اللسان، علم اللسان البشري، علم اللسانة، الدراسات اللغوية الحديثة، الدراسات اللغوية المعاصرة، النظر اللغوي الحديث، علم اللغويات الحديث، اللغويات الجديدة، اللغويات، الألسنية، الألسنيات، اللسانيات"[7].

كما أطلقت على البحث الصوتي مصطلحات عدة، كعلم الأصوات، الصوتيات، علم الصوت...وغيرها، وعلى البحث المعجمي، علم المعاجم، معجميات، المعجمية وغيرها.

فنجد مفهوما واحدا عبر عنه بأكثر من مصطلح، وهذا ما يعرقل عمل الباحث أو القارئ العربي، ويجعل العمل المصطلحي العربي يشوبه النقص والغموض.

- **تعدد المفاهيم للمصطلح الواحد**

إذا كان تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد يعتبر من بين إشكالات البحث المصطلحي العربي، فإن تعدد المفاهيم للمصطلح الواحد، يعتبر أيضا من بين الإشكالات التي تقلل درجة الوضوح والتي تؤدي إلى حالات كثيرة من اللبس والغموض.

فمن المسلم به مقابلة عدة مفاهيم بعدة مصطلحات مختلفة، ولا يصح وضع مصطلح واحد لعدة مفاهيم، ولكي يتضح الأمر نقدم مثلا على ذلك "استخدام مصطلح (سياق)، حيث يقابله بعض اللغويون بمصطلح (Associative) أي (اقتراني)، وتقابل أيضا ب مصطلح(Syntagnatic) أي (تركيبي) وتقابل أيضا بمصطلح (Contextual) وهذا هو الصحيح"[8].

ب. ضعف دلالة المصطلح ونقص الدقة العلمية:

إن البحث في دلالة المصطلح هي أهم ما يهم الباحث، لذلك ينبغي أن تكون محدودة ومضبوطة ضبطا دقيقا، فمن شروط وضع المصطلحات، الدقة والوضوح، ولكن المصطلح اللساني العربي يعاني الضعف والاضطراب في الدلالة، أثناء ترجمة المصطلح الأجنبي، "فيلجأ إلى التعبير عن المصطلح بجملة أو أكثر بدل أن يضع له كلمة واحدة أو تركيبا إضافيا أو وصفيا أو نحو ذلك، والنتيجة التي يفضي إليها هذا المسلك هي الإبقاء على وجود المصطلح الأجنبي أساسا وترسيخه بدل الاستغناء عنه باللفظ العربي أو المعرب، ومن أمثلة العبارات الشارحة التي تفسر دلالة المصطلح الأجنبي، ولا تهتم بوضع المقابل العربي ذي الدلالة المحددة في نطاق اللغة والعلم، ما وضع بإزاء المصطلحات التالية وهي: (Synchronie): دراسة اللغة في حالة استقرار و(Diachronie) دراسة اللغة في حالة تطور (acoustique) دراسة الموجات اللغوية الصوتية"[9]، فتضارب هذه المصطلحات وتداخلها دلاليا، يعرقل مسار تعلمها وتحصيلها، بسبب عدم دقتها ووضوحها، فيجد المتعلم نفسه أمام جمل لغوية غير واضحة يصعب استيعابها، فلذلك يشترط في وضع المصطلحات الدقة والوضوح تفاديا للبس والغموض.

4. دواعي توحيد المصطلح اللساني في البحث العلمي الحديث

مفهوم توحيد المصطلحات

هو اتفاق المتخصصين في وضع مصطلح بعينه دون غيره للدلالة على مفهوم معين في مجال علمي محدد داخل لغة واحدة، وجاءت دواعي توحيد المصطلحات إلى إشكالية تعدد المصطلحات ووجود أكثر من مصطلح لمفهوم واحد أو تعدد المفاهيم لمصطلح واحد، وهذه المعضلة تعود إلى كثرة المصطلحات الأجنبية الوافدة إلى اللغة العربية من علوم شتى واختلاف الجهات الواضعة في ترجمتها سواء كانت فردية أم جماعية.

وللحد من هذه المعضلة، اجتهدت العديد من المجامع اللغوية والهيئات والمؤسسات العلمية في ضروة توحيد المصطلحات، بالرغم من أن محاولاتها كانت بطيئة بالمقارنة مع سرعة التقدم التكنولوجي والكم الهائل من المصطلحات الوافدة من لغات أجنبية عدة ومن علوم مختلفة إلى اللغة العربية.

فلقد كان لمكتب تنسيق التعريب الذي أنشئ في الرباط سنة 1969، الدور الأساسي في تنسيق المصطلح العربي وتوحيده وفي وضع خطة واضحة المعالم في إعداد المعاجم الموحدة، وهي[10]: الخطة الأولى (1969-1983) وهي مرحلة التصور، والخطة الثانية (1984-1989) مرحلة إعداد معاجم في موضوعات التعليم العام والتقني والمهني والجامعي والعالي، والخطة الثالثة (1990-2000) مرحلة إعداد معاجم في موضوعات علمية مختلفة، والخطة الرابعة (2000-2010) مرحلة إعداد معاجم في المصطلحات العلمية الأساسية لمجمل المعارف الإنسانية.

ومن المؤتمرات التي انعقدت في سبيل توحيد منهجيات البحث المصطلحي، نجد مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1971ن وكان موضوعه "توحيد المصطلحات العلمية العربية"، وتتلخص هذه المبادئ في[11]:

- توحيد مصطلحات كل تخصص علمي وتقني علمي على حدة؛
- تحديد المصطلحات المراد نقلها إلى العربية كي لا يتم النقل عشوائيا؛
- جمع المقابلات العربية للألفاظ الأجنبية المستخدمة في البلاد العربية المختلفة؛
- التنسيق بين جهود المشتغلين بالمصطلحات واستثمار المؤتمرات في مناقشة أعمالهم وإثرائها للتوصل إلى نتائج تفيد في القضاء على مشكلة التعدد المصطلحي تدريجيا.

ولأن مسالة وضع المصطلحات ليست بالأمر الهين، ونظرا لبطئ حركة المجامع اللغوية وغياب الوحدة في تنسيق المصطلحات وإقرارها، لأن توحيد المصطلحات يتطلب تطبيق مبادئ وأسس معينة متفق عليها مسبقا من طرف اللجان المختصة إما على المستوى الوطني أو على المستوى القومي، لتضمن وحدة المنهجية، هذا ما دفع بالأفراد إلى خوض غمار هذه التجربة، إذ لاحظ مصطفة الشهابي في بحثه "توحيد المصطلحات في البلاد العربية"[12]، أن الشعور بضرورة توحيد المصطلحات العلمية، أصبح في البلاد العربية شعورا عاما، والآراء متضاربة في الوسائل التي يجب التوسل بها لبلوغ هذه الغاية، وكما يرى أن اختلاف المصطلحات العلمية داءٌ من أدواء لغتنا الضادية، ويرجع الاضطراب في توحيد المصطلح إلى الخلاف القائم في شأن الطرق العلمية في نقله، وذلك بقوله: "لقد كثر المتصدون لوضع المصطلحات العلمية بلساتا، فهذا يعمل تلبية لهوى في نفسه وتعشقا لهذه اللغة، وثان يعمل مدفوعا بالغرور وحب الضهور، وثالث للتجارة وما فيها من كسب للمال، ورابع تلبية لرغبات دول أجنبية تريد بث نفوذها بطريق الثقافة، وهلم جرا"[13].

أما الباحث "محمد راشد الحمزاوي"، فقد اعتمد على خمسة طرق أساسية في توحيده للمصطلح، والمتمثلة كالآتي[14]:

- اعتماد المصادر والمراجع الأساسية المتعلقة بالموضوع المطروق؛

- الاعتراف والوعي بمبدأ الترجمة، وأن ترجمة المصطلح الواحد بمترادفات أمر وارد لابد من تسجيله والاقتناع به؛
- جرد واستقراء المترجمات المتعلقة بميدان معين من ميادين العلوم والتكنولوجيا. وهذا يقتضي تقصي شامل وعميق لجميع المصطلحات المتواجدة، كتابة واستعماله، وذلك لمعرفة المفاهيم الناشئة عن المفهوم الأصلي والمحيط به؛
- استخراج المصطلحات المترادفة التي لها صلة بالمفهوم الأصلي، وذلك بالاعتماد على الجذاذات[15]؛
- إخضاع المصطلحات المترادفة المنتقاة إن وجدت مع مصادرها، ومراجعها المضبوطة لمبادئ التنميط[16] ومقاييسه.

في حين أكد "عبد الرحمن الحاج صالح" على أن توحيد المصطلحات العربية يتم بتوحيد منهجيات البحث والوضع، فاللغة وضع واستعمال، لذلك لابد على واضعي المصطلحات الاهتمام ليس فحسب بطرق الوضع بل كذلك بكيفية استعمال تلك اللغة التي تخضع لقوانين وكيفيات خاصة: "فاللغوي الذي لا يهتم بذلك فمثله كمثل الصانع يضع للناس أدوات دون أن يراعي اهتماماتهم وحاجاتهم الحقيقية ودون أن يلتفت إلى ما يناسبهم من تلك الأدوات وما تميل إليه طباعهم ويستخفونه ويستحسنونه"[17]، فيمكن التغلب على مشكلة التوحيد في حالة استعمال المصطلحات وتداولها وتعليمها في البحث العلمي الجامعي، وأن لا تبقى رهينة رفوف المكاتب، لأن حياة المصطلح بالكتب والاستعمال ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات العلمية على مستوى الوطن العربي والاتفاق على منهجية عمل واحدة ومبادئ وأساليب متفق عليها حسب ما تتيحه اللغة العربية من خصائص.

خاتمة

إن اللغة العربية اليوم لغة تحتضر ما لم توفر لها الشروط والإمكانات المناسبة التي تضمن لها بقاءها واستمراريتها، وكل هذا لا يأتي من عدم بل بتظافر جهود العاملين على تطورها وأن لا تبقى لغة رهينة رفوف المكتبات بل لغة استعمال في المجالات والبحوث العلمية والمحافل الدولية.

فكل المحاولات التي جاءت في مجال توحيد المصطلحات سواءا كانت فردية أو جماعية لم تصل إلى النتائج الموجودة ولم تحقق أهدافها بل زادت من تعقيد البحث المصطلحي العربي بإزاء تعدد المترادفات المقابلة للمفهوم الواحد.

لذلك للحد من مشكلة التعدد والسعي نحو التوحيد، نقترح بعض الحلول عساها تكون السبيل نحو حل هذه المعضلة:

- تشجيع وتحفيز الإبداع والتأليف العلمي العربي ودعمه، حتى نؤسس لغة عربية علمية بمبادئها ونظرياتها ومناهجها الخاصة المبنية على مصطلحات عربية أصيلة؛
- ضرورة تدعيم المشاريع اللغوية في الوطن العربي الساعية إلى ترقية اللغة العربية وتنميتها كمشروع الذخيرة العربية، الذي يرأسه الدكتور "عبد الرحمان الحاج صالح"، والذي يهدف إلى إنشاء بنوك ومعاجم إلكترونية للغة العربية، ولأن ربط اللغة بالحاسوب يعزز القدرة على معالجة المعطيات وتخزينها في ذاكرته وحصر الألفاظ التي استعملت عبر العصور وهذا ما يساعد في وضع المصطلحات، وكما يسهل مسافة البحث لدى الباحث واللغوي وتمكنه من الاطلاع على الدراسات والبحوث والمقالات الخاصة باللغة العربية قديما وحديثا؛
- تعريب التعليم الجامعي، حتى يتلقى الطالب العربي مصطلحات علمية عربية موحدة؛
- تظافر الجهود الجماعية لدى المؤسسات والندوات العلمية والابتعاد عن الأعمال الفردية التي يتعصب فيها كل باحث لمذهبه ولرأيه، وذلك من أجل الوصول إلى منهجية عمل تسعى إلى توحيد المصطلح اللساني؛
- رصد منهجية علمية دقيقة ومضبوطة مبنية على مبادئ وأسس تطبيقية في إنتاج المصطلح اللساني؛
- تكوين لجان مختصة، تقوم بإتباع سياسة لغوية موحدة في وضع المصطلح وتوليده؛
- تعزيز التعاون بين المتخصصين في علم المصطلح واللسانيات والترجمة؛

– مراعاة خصوصية اللغة العربية وما يضمن لها الحفاظ على بنائها الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي، إذ لكل لغة مميزاتها الخاصة؛

– العناية بالترجمة وأساليبها وتقنياتها ورسم خطة موحدة تبين المسار الذي يسير عليه المترجم العربي في ترجمته للمصطلحات؛

– تأليف وإعداد معاجم علمية متخصصة بمبادئ مصطلحية ومعجمية حديثة، وأن تكون هذه المعاجم كذلك مرحلية حسب الفئات والأعمار المتعلمة، خاصة بالنسبة للمعاجم المدرسية.

وفي الأخير، نأمل أن تحظى هذه الحلول المقترحة الاهتمام والدراسة، لأنه يستحيل الوصول إلى وضع مصطلحات علمية موحدة والحد من تعددها وعدم استقرارها، ما لم تتوصل الدراسات اللغوية العربية إلى سياسة لغوية شاملة وتخطيط علمي يضع ضمن اهتماماته توحيد اللسان العربي في مستوى نظرياته ومصطلحاته.

فوحدة المصطلح توحيد للغة العربية وبقائها على وتيرة واحدة وضمان استمراريتها وتجددها، لذلك لا بد من عدم التهاون بهذه القضية والدعوة إلى تطبيقها.

هوامش البحث ومراجعه

1. سمير شريف أستيتية، اللسانيات –المجال والوظيفة والمنهج–عالم الكتب الحديث، إربد، ط2، 2008، ص341.
2. محمد حسين عبد العزيز، سوسير رائد علم اللغة الحديث، دار الفكر العربي، مصر (القاهرة)، دط، ص 162.
3. وفاء صبحي، "إشكالية توليد المصطلح العلمي العربي وتوحيد استعماله"، كتاب الملتقى الدولي الأول المصطلح والمصطلحية في العلوم الإنسانية بين التراث والحداثة، 14–16 مارس 2014، جامعة سعد دحلب، البلدية، صص 31–32.
4. أحمد محمد قدور، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، دار الفكر المعاصر، سوريا (دمشق)، ط1، 2001، ص23.
5. محمود فهمي الحجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، د/ط، د/ت، ص228.
6. لعبيدي بوعبد الله، مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2012، ص145.
7. عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، 1984، ص72.
8. حمود فهمي الحجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص29.
9. أحمد محمد قدور، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، ص31.
10. موقع مكتب تنسيق التعريب:

http:/www. Arabisation. Orge. Ma/ mchaa.asp

11. محمود فهمي الحجازي، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا ومشكلات، ص76.
12. مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللغة العربية في التقديم والحديث، مطبوعات مجمع العربية بدمشق، ط2، 1988، ص141.
13. المرجع نفسه، ص188.
14. محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها تنميطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986، صص59–60.
15. **الجذاذة**: هي وثيقة أساسية تجمع المعلومات وتنظمها، وهي الأداة التي يستعملها المترجم أو المصطلحي لتجميع بحوثه، ومصادره ومترجماته ليؤيد بالمصدر والنص والصفحة ما يقترحه من مقابل للمصطلح الأجنبي المترجم.
16. **التنميط**: بالفرنسية (Sstandrisation)، وبالإنجليزية (standardization)، المراد به أن تقر هيئة معترف بها علميا أو فنيا منهجية يتفق عليها، بقبول مصطلحات مختارة اختيارا مبررا، حتى تضمن إجماعا عليها (محمد رشاد الحمزاوي، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، ص60)، والفرق بين التوحيد والتنميط، هو أن التوحيد هو التواضع على استخدام مصطلح بعينه دون آخر، أما التنميط هو توحيد منهجية وضع المصطلحات.
17. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، (د.ط)، 2007، ص384.